ستسهل تنقل المواطنين بين دول التعاون

المعلومات المدنية وقعت عقد توريد البطاقات الذكية

■ شريحة إلكترونية لتخزين البيانات وكشفها في المنافذ

كونا - أعلن المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي أمس عن توقيع عقد لتوريد بطاقات ومستلزمات اصدار البطاقة الذكية التي ستستخدم لتنقل المواطنين بين دول المجلس.

واضاف العسعوسي لـ«كونا» ان الكويت تعتبر الدولة الأكثر التزاما بالمقاييس التي تم وضعها من خلال الاجتماعات التنسيقية بين الدول الأعضاء لوضع الدليل الموحد لمواصفات البطاقة.

واشار الى انه تم الاتفاق على الحد الأدنى من التطبيقات المشتركة بين الدول الأعضاء، وكذلك استخدامها للمرور عبر البوابات الالكترونية التي ستوضع في مطارات ومنافذ الدول الأعضاء لتسهيل الاجراءات لمواطني المجلس.

واوضح انه يمكن لكل دولة ان تستخدم البطاقة لتطبيقات أخرى وفق احتياجاتها بما يدعم مشاريع الحكومة الالكترونية ويمهد للتحول الى التعاملات الالكترونية عبر الانترنت أو الوسائل التقنية الأخرى.

● العسعوسي يوقع على عقد التوريد

وقال ان البطاقة الذكية تتميز باحتوائها على شريحة الكترونية تمكنها من تخزين البيانات والتطبيقات لأغراض متعددة، مشيرا الى ان اصدار البطاقة الذكية جاء تنفيذا لتوجيهات ملوك ورؤساء دول مجلس التعاون الخليجي.

واضاف ان مدة العقد ثلاثة اشهر وان الهيئة بدأت بوضع خطة متكاملة ومبرمجة زمنيا لتنفيذ المشروع، حيث ستستبدل البطاقة المدنية الحالية بالبطاقة الجديدة بالتدريج منعا للتزاحم وفق خطة ستعلن لاحقا.

وأوضح ان غير الكويتيين ستصدر لهم بطاقة بلاستيكية من دون شريحة الكترونية وسيكون التصميم موحدا لكلا النوعين من البطاقات، ولكن بلون مختلف لكل منهما وذلك بناء على موافقة مجلس الوزراء ولفترة مؤقتة.

عائلة الرفاعي تنفي توقيعها على وثيقة الدواوين

أكد ديوان الرفاعي في الشامية ان احدا يمثل العائلة او الديوان لم يوقع على وثيقة دواوين الكويت التي نشرت اخيرا.

وقال الديوان في بيان تلقت «القبس» نسخة منه، تداولت بعض الصحف المحلية ومواقع الانترنت خلال الفترة السابقة وثيقة اطلق عليها وثيقة دواوين الكويت، وتباين مضمون نص هذه الوثيقة حسب الصحف او المواقع الالكترونية الناشرة لها.

حيث نشرت بعض المواقع الالكترونية اسماء لبعض الشخصيات الكويتية التي نكن لها كل احترام وتقدير، التي قامت بالتوقيع على هذه الوثيقة اما بالاصالة عن نفسها واما بالانابة عن ديوان العائلة التي ينتمي اليها، ومن ضمن هذه الاسماء المنشورة والموقعة على انه يمثل وينوب عن ديوان الرفاعي، وبعد التحقق من هذا الاسم، وذلك لتشابهه مع بعض اسماء ابناء عائلة الرفاعي، تبين لنا انه ليس هناك اي صلة بين من وقع على هذه الوثيقة وعائلة الرفاعي - ديوان الشامة - ولا يوجد اي فرد من افراد العائلة قد سبق واطلع على هذه الوثيقة بغض النظر عن فحواها.

وعليه فقد اقتضى التوضيح حتى لا يكون هناك لبس، بالاضافة الى التأكيد على ان ديوان الرفاعي الكائن بمنطقة الشامية هو الديوان الرسمي للعائلة.

نقابة الصحافيين:

مطلوب رفع سقف الحريات لا تكميم الأفواه

شددت نقابة الصحافيين الكويتية على رفضها القاطع لأي اجراءات من شأنها التضييق على الحريات، مطالبة برفع سقف حرية الصحافة ورفع شأن جميع العاملين فيها وضمان حقوقهم المادية والأدبية وحفظ كرامتهم.

وقال أمين سر النقابة مساعد الشمري في بيان تلقت «القبس» نسخة منه ان سمعة الصحافة الكويتية والعاملين فيها صنو لسمعة الكويت، وان النقابة ترفض رفضا قاطعا كل مساس بسمعة الكويت وسمعة الجسم الصحافي.

وأضاف ان النقابة تأمل من كل جهة تعمل للتضييق على الحريات العامة التي كفلها الدستور وقانون المطبوعات، أو مصادرة حرية السلطة الرابعة أو وصم الصحافيين بتقاضي الرشى وبيع الضمائر، ان تعود الى ضميرها ورشدها وتعتذر للكويت اولا وللصحافيين وللصحافة الكويتية ثانيا.

واوضح الشمري ان مسألة قيام المحرر بنسب الخبر الى مصدر هو من أبجديات الصحافة، ويأتي في المرحلة الثانية من ست مراحل تشكل فنيا ما يعرف بالسلسلة الخبرية، وانه لأمر معروف وشائع بل من أساسيات عمل المحرر (المندوب) في عالم الصحافة ان تكون له علاقات شخصية يستقي منها الأخبار خدمة لمهنة الصحافة وخدمة للوطن وللقراء.

وقال ان كثيرا ما يحدث في مسيرة عمل المحرر ان يطلب منه المصدر، لسبب او لآخر، عدم ذكر اسمه، وانه في حال تعرض المحرر لمساءلة مهنية او قانونية فإنه يحق له ان يكشف عن اسم المصدر امام جهتين فقط وهما رئيس تحرير الصحيفة التي يعمل بها او امام النيابة العامة.

وتطرق الشمري الى ما ذكر عن محاولة بعض النواب تشريع قانون بتجريم الدعوة الى «حل مجلس الأمة» وقال ان احدا لا يسعى الى اغلاق رمز ديموقراطي او اسكات منبر لمعالجة شؤون الأمة وقضاياها كافة، مؤكدا ان مثل هذه التحركات تعد تدخلا سافرا في حرية الرأي وحجرا على الديموقراطية التي هي الأساس الذي يقوم عليه وجود مجلس الأمة واستمراره وكذلك انتخاب اعضائه والمهام المنوطة بهم.

وقال ان النقابة ترفض خطة وزارة المواصلات فرض ضوابط مشددة على مواقع الانترنت وعلى المدونات الكويتية، وقال ان هذه الخطة تمثل تعديا صريحا على حرية الرأي والتعبير التي يعتز بها المواطن الكويتي، وتميزه عن غيره في عشقه للحرية ومحبته للوضوح وتمسكه بالالتزام الديني والأخلاقي وبالحس الوطني والمراقبة الوجدانية والذاتية.